S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2938
25 August 1990

ARABIC

مجلس الأمن

UN LIBRARY
AUG 27 1990
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين
بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم السبت ، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، الساعة ٣/١٥

الرئيس :	السيد مونتيانو	(رومانيا)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد لوزنسكي
	اثيوبيا	السيد تاديسي
	زائير	السيد لوكابو خابوجي نزاجي
	الصين	السيد لي داويو
	فرنسا	السيد بلان
	فنلندا	السيد تورنود
	كندا	السيد فورتييه
	كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
	كوت ديفوار	السيد أنيت
	كولومبيا	السيد بنيالوسا
	ماليزيا	السيد رجالي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكيل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ
	اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ٣/٣٥

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة (S/21423)

رسالة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة (S/21424)

رسالة مؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة (S/21470)

رسالة مؤرخة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لايطاليا لدى الامم المتحدة (S/21561)

رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الامم المتحدة (S/21634)

رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لايطاليا لدى الامم المتحدة (S/21635)

رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لهولندا لدى الامم المتحدة (S/21636)

رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاسبانيا لدى الامم المتحدة (S/21637)

رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبلجيكا لدى الامم المتحدة (S/21638)

رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة (S/21639)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند أدعو كلا من ممثلي العراق والكويت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي ايطاليا وعُمان إلى شغل المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد الانباري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد أبو الحسن (الكويت) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد تراكسلر (ايطاليا) والسيد الخصيبي (عُمان) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الامن استجابة للطلبات الواردة في الرسائل المؤرخة في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٠ والموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الامم المتحدة (S/21634) ، ومن الممثل الدائم لإيطاليا لدى الامم المتحدة (S/21635) ، ومن الممثل الدائم لهولندا لدى الامم المتحدة (S/21636) ، ومن القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاسبانيا لدى الامم المتحدة (S/21637) ، ومن القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبلجيكا لدى الامم المتحدة (S/21638) ، ومن الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة (S/21639) .

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/21640 ، التي تحتوي على نص مشروع قرار مقدم من زائير ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، وكوت ديفوار ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية .

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية : S/21548 و S/21554 و S/21555 و S/21556 و S/21558 و S/21559 و S/21560 و S/21563 و S/21564 و S/21565 و S/21566 و S/21568 و S/21571 و S/21572 و S/21574 و S/21586 و S/21590 و S/21603 و S/21616 ، التي تتضمن نصوص رسائل من الكويت والمملكة العربية السعودية وناميبيا وجمهورية إيران الإسلامية والجماهيرية العربية الليبية والعراق ويوغوسلافيا والاردن والسودان وإيطاليا وفرنسا وغينيا .

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وإذا لم يكن هناك اعتراض سأعتبر أن هذا الإجراء مقبول .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

قبل طرح مشروع القرار للتصويت ، سأعطي الكلمة لاعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد الاشطل (اليمن) : أود في البداية أن أتقدم بالشكر لمقدمي مشروع القرار S/21640 على تعاونهم في قبول بعض التعديلات حتى توصلنا إلى هذه الصياغة التي تختلف عن الصياغة الاولى .

منذ أن بدأت هذه الازمة والجمهورية اليمنية تؤكد بأنها لا تريد أن ترى إلاّ الحلول السلمية التي تستبعد استخدام القوة والمواجهة العسكرية . كما أن الجمهورية اليمنية أكدت مرارا بأنها تسعى لبذل الجهود لاحتواء هذه الازمة في إطار المنطقة . ولاتزال اليمن تقوم بهذه المساعي التي نرجو أن تكلل بالنجاح قريبا .

ولحرصنا على عدم اللجوء إلى استخدام القوة وتفاقم الموقف وتصاعده إلى حد الحرب فقد رأينا في هذا المشروع المقدم أمامنا في الوثيقة S/21640 ، بعض التعجل في اللجوء إلى استخدام القوة من أجل فرض قرار مجلس الامن الخاص بالحظر . علما بأننا نعتقد أن ذلك الحظر يسير بشكل متماسك وبشكل يؤدي إلى التفاوض لتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) .

وعلى أي حال ، فإن قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) :

"يطلب إلى الامين العام أن يقدم إلى المجلس تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ، على أن يقدم التقرير الاول خلال ثلاثين يوما" .

(القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، الفقرة ١٠)

أي يوم ٤ أيلول/سبتمبر القادم .

فلماذا لا ينتظر هذا المجلس حتى يجد أمامه تقرير الامين العام حول تنفيذ القرار رقم ٦٦١ (١٩٩٠) ؟

وفي الفقرة ٦ من نفس القرار ٦٦١ (١٩٩٠) يطلب إلى اللجنة المشكلة لتنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) التقدم إلى المجلس بتقارير متواصلة مشفوعة بملاحظاتها وتوصياتها . ولم نستلم حتى هذه اللحظة التقرير من هذه اللجنة .

ولذلك فإننا نرى بعض التعجل في هذا القرار .

أما من حيث الجوهر فإن ملاحظتنا الرئيسية على مشروع القرار هو أنه لأول مرة في تاريخ الامم المتحدة ومجلس الامن بالذات يسعى إلى إعطاء سلطات غير واضحة للقيام بأعمال غير محددة ، وبدون تحديد مسؤولية المجلس وإشرافه على هذه الاعمال .

فالمشروع يطلب من الدول حتى دون تحديد أسمائها أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة دون تحديد الموقع بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها . إننا نرى في هذه السلطات شيئا من عدم التحديد ، فلكل دولة بحرية متواجدة في المنطقة ، وفقا لهذا القرار ، الحق في أن تقوم بالاعمال التي تراها مناسبة هي ، وذلك ببعد مجلس الامن عن توجيه هذه العمليات والإشراف عليها .

ومن الناحية الثانية فإن اللجوء الى القيام بتدابير تتطلب شيئا من استعمال القوة قد يؤدي هي بذاتها الى بدء الاشتباك والى ما نخشى منه باستمرار وهو اندلاع الحرب في المنطقة .

ولذلك ، فإننا لا نستطيع أن نصوت مع هذا القرار علما باننا نتفق مع الاهداف التي يسعى من أجلها ، أي ضمان تنفيذ قرار الحظر حتى يؤدي ذلك الى تنفيذ قرار مجلس الامن والتوصل الى حل سلمي .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوت وفدي مؤيدا القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) معربا بذلك عن تاييده لسيادة الكويت واستقلالها الوطني ووحدتها الإقليمية وداعيا الى الانسحاب الفوري للقوات العراقية المحتلة لاراضي هذه الدولة . وصوت وفدي بالمثل مؤيدا القرار ٦٦٢ (١٩٩٠) ورفضنا بذلك ادعاء ضم الكويت . كما صوت وفدي مؤيدا القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) معربا بذلك عن رفضه للحالة الناشئة المتعلقة بالاجانب في الكويت والعراق وبالبعثات الدبلوماسية في الكويت . وعلى الرغم من امتناعنا عن التصويت بشأن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فقد اتخذت حكومتي الخطوات اللازمة لضمان امتثالنا له .

ونواجه اليوم بمشروع قرار جديد يثير العديد من التساؤلات ويحملنا على إبداء مختلف الاعتراضات عليه . ومع التسليم بالجهود التي بذلها واضعو مشروع القرار الاصليون ، كما ذكر للتو زميلنا من اليمن ، من أجل توضيح صياغة بعض الفقرات وجعلها أقل تناقضا مع الميثاق ، يجب أن أقول إن النص في شكله الحالي غير مقبول .

أولا إن من الجلي أن المجلس مدعو الآن الى النظر في شيء جار منذ عدة أيام . وإن مجلس الامن لم يقرر بعد أن هناك حاجة الى اللجوء الى استخدام قوات عسكرية لتنفيذ أي من قراراته ، إلا أن هذه القوات قد تم وزعها بالفعل . ولم يحدد مجلس الامن بعد أن التدابير التي قرر سابقا اتخاذها قد أثبتت عدم كفايتها . ولم يتمكن المجلس ، ويبدو أنه لن يتمكن ، من الانتظار حتى يستطيع الامين العام تقديم التقرير الاول عن تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) الذي ينبغي أن يصدر ، حسبما اتفق أعضاء المجلس ، في ٦ أيلول/سبتمبر .

وبصرف النظر عن هذا التسرُّع في التحرك صوب استخدام القوة أو بالاحرى السماح باستخدام القوة الموزوعة من جانب واحد بالفعل في المنطقة بموافقة مجلس الامن ، فإن المجلس مدعو الآن الى التاكيد على قيام حالة في المنطقة لم يخول قيامها ولم يقررها هو ولا صلة لها باستخدام القوة وفقا لميثاق المنظمة .

وبالإضافة الى أن المجلس لم يتخذ الموقف الذي كان ينبغي له أن يتخذه ودعا الى إنهاء تلك الحالة التي تهدد بزيادة تفاقم الصراع الخطير الذي نتناوله منذ وقت يُطلب إلينا الآن أن نقر إجراء لا يمكن تبريره بموجب القانون . ولعل ذلك كان السبب في الحاجة الى اللجوء الى استخدام عبارات غريبة وملتوية لا صلة لها على الإطلاق بالمفاهيم الواردة في ميثاقنا وتمثل ، في رأي وفدي بالتحديد ، خرقا جليا للمادة ٤١ ، والمادة ٤٢ والفقرة ١ من المادة ٤٣ ، والمادة ٤٦ والفقرة ١ من المادة ٤٧ ، والفقرة ١ من المادة ٤٨ . ولن تبقى إلا فقرات قليلة من الفصل السابع غير منتهكة إذا اعتمد المجلس مشروع القرار هذا المعروض علينا .

يتضمن مشروع القرار الإشارة الى استخدام قوات ولكن مم تتالف هذه القوات أمر غير معروف . إننا نعرف ممن ستتالف هذه القوات إذا قرأنا الصحف ، ولكن لا يمكن لاحد أن يعرف ذلك من قراءة مشروع القرار الذي يوشك المجلس على اعتماده . إننا لا نعرف متى حدد المجلس الدول التي ستشارك في تشكيل هذه القوات ولا نعرف من الذي سيتولى أمر قيادتها ولكننا نعتقد جميعا أنها ستكون بقيادة ضابط كبير من قوات الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة .

لكن ذلك القائد لم يعينه المجلس ، ووفقا للفصل السابع ينبغي للمجلس أن يعين ضابطا لقيادة القوات التي يقرر وزعها . ووفقا للفقرة ١ من المنطوق ، إن هذه القوات ستعمل في المنطقة لكن هدفها سيكون وقف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة . إنها لا تقول من أين ؛ وافترض أنها تعني المنطقة . إلا أنها غير محددة بحيث أن المنطقة يمكن أن تمتد الى جميع أنحاء العالم .

كما أن الفقرة لا توضح ضد من ستعمل هذه القوات ، وهذا يعني ضمنا أن الغرض هو وقف جميع - وأؤكد "جميع" - عمليات الشحن البحري سواء كانت قادمة أو خارجة . إن النص لا يوضح المسؤول عن تلك القوات . ومن الواضح أنها ستكون مسؤولة أمام قادتها العسكريين المباشرين ، لكن المجلس يتحمل الآن مسؤولية غامضة لأن نص نفس الفقرة من المنطوق "في إطار سلطة مجلس الأمن" .

إذا كان مجلس الأمن يتصرف حقا بطريقة مسؤولة وجادة ، والذين يراقبون أعماله يجب أن يفترضوا هذا عندما يتكلم عن استخدام قوة عسكرية ، فإنه ينبغي للمجلس أن يكون قد راعى تلك المواد من الفصل السابع التي تنص بوضوح على الطريقة التي ينبغي بها ممارسة هذه المسؤولية وهذه السلطة .

على سبيل المثال ، إن الفقرة ٤٦ التي نفترض أنها لاتزال باقية لأننا لا نعلم أن الميثاق قد نُقح في هذه الساعات الأولى من الصباح ، تنص على ما يلي :

"الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب" .

ويبدو أن لجنة الاركان العسكرية قد تكون مجتمعة الليلة لان هناك اشارة اليها في الفقرة ٤ من المنطوق ، رغم أنني أعلم أنها لم تجتمع لوضع مشروع خطة ، ولا أعتقد أن المجلس عقدها بطريقة رسمية أو غير رسمية لوضع أية خطة لوزع أية قوات في أي جزء من العالم .

والمادة التالية ، وهي المادة ٤٧ ، تتكلم عن مهام تلك اللجنة فتقول ، في جملة أمور ، إنها ينبغي أن تعاون مجلس الأمن "الاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها" . والمادة ٤٣ التي أشك في أنها لا تزال قائمة أيضا تنص على ما يلي :

"يتعهد جميع أعضاء الامم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الامن بناء على طلبه ..."

هذه الفقرة طويلة ولكن هذا هو الجزء الذي يتعلق بطلب مجلس الامن . قد يتصور المرء أن الخطوات التي ينبغي لمجلس الامن أن يتخذها ، إذا ما قرر أن التدابير المتخذة بالفعل بموجب المادة ٤٢ التي تستبعد مع هذا استخدام القوة غير كافية ، هي أن يقرر أولا أن التدابير التي يرفع الامين العام تقريرا بشأن تنفيذها للمرة الاولى في اسبوعين غير كافية ، ثم يبدأ النظر في تدابير اضافية تتضمن إمكانية استخدام القوة العسكرية . وعندئذ يطلب المجلس من بعض الدول وضع بعض تلك القوات تحت تصرف مجلس الامن . ويضع المجلس خططه بشأن وزع تلك القوات وعملياتها ويتولى قيادتها .

ومهما كانت العناية التي يقرأ بها المرء مشروع القرار المعروض علينا الآن ومهما كانت كثرة قراءة هذا المشروع فإن من المستحيل أن يجد أيا من هذه المعايير أو المتطلبات في أي من فقراته . وباعتماد المجلس مشروع القرار هذا ، وأنا اتصور أنه سيفعل هذا ، سيسمح في الواقع عن طريق قراره بإدامة حالة غير مشروعة . وتلك الحالة ستتخذ نوعا من المشروعية بسبب اعتماد مشروع القرار هذا ، الذي اتصور أنه سيصبح القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) .

ومن ثم ، يبدو أن إعطاء "رقم" لمجموعة من الاجراءات والاحكام سيوقف كونها انتهاكات للميثاق ، رغم أن هذا هو الحال فعلا . ويبدو أنه إذا استخدم القسر ضد بعض السفن في المنطقة ، فإننا سنتصرف وفقا للفصل السابع من الميثاق ، ولكن مما يدعو للأسف أننا سنزيد اشتعال الحالة الخطيرة فعلا التي تثير الفزع والقلق الكبيرين في جميع أنحاء العالم .

ومن دواعي زيادة قلق وفزع العالم أن يرى هذا المجلس يتصرف بطريقة بعيدة عن وظائفه الاساسية .

هناك بعض الاسئلة الاخرى التي قد يكون من الاصعب الإجابة عليها . يشير مشروع القرار الى قوات محددة ، وهي القوات البحرية . والجميع يدركون أن هناك ايضا قوات

جوية وبرية عديدة ، وكلها تعمل وفق خطة غير مألوفة بالنسبة لنا نحن الجالسين حول هذه الطاولة ، عدا بطبيعة الحال ممثل الولايات المتحدة . وهي تعمل تحت قيادة ربما تكون غير معروفة لأي منا ربما باستثنائه أيضا . وبالتالي فإن هناك قوات بحرية وجوية وبرية ، وهي يمكنها أن تعمل معا مع القوات المشار اليها في مشروع القرار أو ، كما هو الحال الآن ، بالتنافس معها ، الأمر الذي يفاقم النزاع في المنطقة .

هل نحن في مجلس الأمن مطالبون أيضا بتحمل المسؤولية عن أعمال عدائية قد تنشب من أعمال تقوم بها قوات ليست تحت قيادتنا ؟ عندما نتناول مسائل بهذا القدر من الخطورة مثل استخدام القوة المسلحة لنضمن افتراضا تنفيذ قرارات هذه الهيئة ، يجب أن نكون حريصين غاية الحرص .

لقد قضينا ساعات طويلة في المناقشة والتفاوض ، لكننا في الواقع بعيدون تماما عن الاقتناع بأن هذا هو النهج الصحيح الذي ينبغي لهذه الهيئة أو هذه المنظمة أن تتخذه .

وختاما ، أود أن أضيف أن وفد بلادي لا يزال يعتقد بأنه ما من إجراء أو قرار اتخذه أو سيتخذه هذا المجلس يمكن أن يعطيه سلطة سياسية أو قانونية أو أدبية للقيام بأي نوع من العمل يكون في حد ذاته عملا غير انساني .

وفي هذا الصدد نشير الى أي عمل يرمي الى حرمان الملايين من المدنيين الابرياء ، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون ، من المواد الغذائية أو الأدوية أو المساعدات الطبية . إن وفدي يتمسك تمسكا قويا بهذا التفسير للاخلاقية الدولية والشرعية الدولية ولا يمكن لأي حجة أو محاولة ملتوية للتبرير أن تحيدنا عن هذا الاقتناع .

ووفدي ، بطبيعة الحال ، لن يصوت مؤيدا مشروع القرار .

السيد بنيالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا يمكن أن يكون شك في اننا نشهد في الامم المتحدة هذا الصباح لحظة تاريخية . فبعد ٤٥ سنة من الوجود ، يتصرف مجلس الامن لاول مرة بالصورة التي توخاها منشئوه لمنع صراع اقليمي والتحكم فيه . وكما سبق أن قلنا ، يثلج صدرنا ، أنه ، بفضل الانفراج ، توصل الاعضاء الدائمون الى اتفاق اليوم بشأن التدخل لهذا الغرض . ونأمل أن تستمر هذه الظروف في المستقبل .

إن موقف وفدي فيما يتعلق بالحالة بين العراق والكويت معروف للجميع هنا . فمنذ البداية اتخذنا موقف الإدانة الواضحة جدا لتصرف العراق ، وفي مناسبات ثلاث سابقة سارعنا بالتصويت لصالح القرارات التي اتُخذت بشأن هذا الموضوع : رأينا أنه لصالح المستقبل ينبغي للمجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة بأن مثل هذه الحالات ينبغي ألا تتكرر وأن المجتمع الدولي على استعداد لمنعها .

فيما يتعلق بمشروع القرار المطروح علينا الآن ، فإننا نأسف كل الأسف لأن التسرع الذي صيغ به حال دون توفير الوقت الكافي للأعضاء غير الدائمين للتفاوض من أجل إدخال تحسينات عليه . ولا يخالجنا شك أنه عندما يصوت المجلس على مشروع القرار هذا فإن هذا سيعني إقامة حصار بحري ، وإن لم يقل هذا ، وأنه - وإن لم يقل المجلس هذا أيضا - يعمل بموجب المادة ٤٢ من الميثاق .

إن ذلك لا يقلقنا ولا يفزعنا ، ولكننا نود أن نكون صرحاء : إننا نشعر بالقلق إزاء نقاط أخرى في مشروع القرار ؛ إننا نشاطر بعض أوجه القلق التي أعرب عنها

الممثلان الدائمان لليمن وكوبا إزاء قيام مجلس الأمن في مشروع القرار هذا بتخويل السلطة دون أن يحدد الى من تخول هذه السلطة . كذلك لا نعرف أين ينبغي أن تمارس هذه السلطة ومن الذي يتلقاها . والواقع أنه أيا كانت الجهة التي تتلقى هذه السلطة فإنها ليست مسؤولة أمام أي جهة .

إذ ننظر الى المستقبل نعتقد أنه من وجهة نظر المجلس ينبغي في المستقبل تجنب الافتقار الى الاستعداد للتصدي لحالة كتلك السائدة الآن . ولهذا السبب نعتقد أن مجلس الأمن ، بعد ٤٥ سنة ، ينبغي أن ينفذ في النهاية المادة ٤٣ - وبالطبع المواد التالية لها - من الميثاق . وينبغي أن يكون المجلس على استعداد للتصدي للحالات من هذا النوع حتى لا يجد نفسه أمام أمر واقع .

بالرغم من هذه التعليقات ، يتفق وفدي ، كما صرح في مناسبات شتى ، مع جوهر مشروع القرار ؛ إننا نريد أن نبعث برسالة واضحة الى حكومة العراق . ونعتقد أن هناك انتهاكات صارخة للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛ وهناك حاجة عاجلة الى قيام المجتمع الدولي بالتصدي لها .

لذلك سنصوت مؤيدين مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرع المجلس الآن في التصويت على مشروع القرار S/21640 .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كوبا ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كانت نتيجة التصويت على النحو التالي : ١٣ صوتا مؤيدا ، لا يوجد معارضون ، وامتنع عضوان عن التصويت ، وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد باعتباره القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين طلبوا السماح لهم بالادلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أعرب للمجلس عن ارتياحنا البالغ حيال التصويت الذي اتخذ به هذا القرار .

إننا نجتمع في وقت تاريخي حقاً في حياة المنظمة . فلم يسبق في أي وقت منذ عام ١٩٤٥ أن طُلب من المجلس أن يتولى مسؤولية كتلك التي نتولاها اليوم في ظل ظروف تتعاون فيها أغلبية كبيرة من أعضائه بروح انسجام عميق . لقد قام ميثاقنا على أساس مبدأ جوهري وهو أن مجلس الامن يتحمل مسؤولية واسعة حيال سكان العالم من أجل السلم والامن الدوليين . ويخوّل الميثاق المجلس أن يتصرف في هذا الصدد ، بما في ذلك سلطة تقرير استخدام القوة المسلحة . والسلطة الممنوحة في هذا القرار تبلغ من الاتساع ما يكفي لاستخدام القوة المسلحة - في الواقع الحد الادنى من القوة - ويعتمد ذلك على الملابسات التي قد تتطلب ذلك . وهذه خطوة هامة . فلم تمارس هذه السلطة إلا في

مناسبات قليلة في الماضي . وبالتالي فإن هذا قرار تاريخي وهام . وفي ظل هذه الظروف لم يكن من المناسب لمجلس الأمن أن يصدر قرارا أقل من هذا .

وخلال الاسابيع الثلاثة والنصف الاخيرة تصرّف المجلس بسرعة وجدية . فأدان قرارنا الاول الغزو وسعى لتحقيق انسحاب فوري غير مشروط ، ووفّر اساسا لتسوية تفاوضية . والقرار ٦٦١ (١٩٩٠) انشأ نظاما واسعا للجزاءات عزز مرة أخرى تلك الاهداف . والقرار ٦٦٢ (١٩٩٠) أعلن أن إجراء العراق الرامي إلى ضم الكويت إجراء باطل ولاغ . والقرار ٦٦٤ (١٩٩٠) أدان الإجراءات العراقية المتعلقة باحتجاز الاجانب رهائن ، وإغلاق السفارات في الكويت ، ونزع الحصانة الدبلوماسية عن موظفيها . وكل النهج الدبلوماسية التي اتبعها المجلس حتى الآن لم تلق إلا آذاناً صمّاء في بغداد ، وهذا مدعاة للحزن والانزعاج .

وكل خطوة اتُخذت فعلا كانت قد بُنيت على خطوات سابقة . واليوم قرر المجلس إحكام تطبيق نظام الجزاءات الذي أنشاه القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والذي يستغله العراق . والواقع أنه في تحدٍ سافر لمجلس الامن وقراره ٦٦١ (١٩٩٠) ، يرسل العراق الآن سفنه إلى البحار محمّلة بالنفط والسلع المهربة الاخرى . ويعمل وكلاء العراق على تحريض مواطني بلدان أخرى على انتهاك الجزاءات ، وحتى على الحصول على امدادات عسكرية من الخارج . ولم تُظهر حكومة العراق أية نية للانصياع لقرارات المجلس .

إن هذه الإجراءات من جانب العراق لمواجهة المجلس ، وتفادي قراراته ، وضرب عرض الحائط بالبشرية جمعاء ، هي التي أجبرت المجلس على اتخاذ هذه الخطوة ذات الجدية الشديدة والاهمية الكبيرة في تاريخه .

ولا يزال بلدي مهتما اهتماما جادا بالتسوية السلمية لهذه الازمة . ولا يمكن أن تقوم هذه التسوية إلا على أساس استعداد المجتمع الدولي للبقاء ثابتا في وجه العدوان والوحشية العراقيين . ويجب علينا من الناحية الواقعية أن نرسم خطاً ثابتا في الرمال ونقدم في نفس الوقت كل تشجيع يمكن تصوره لإيجاد حل سلمي وسريع لهذه المشكلة .

وفي هذا الصدد ، لا بدّ أن نعود إلى القرارين ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) من أجل تحديد الطريق . وكما نعلم جميعا يطالب هذان القراران بانسحاب العراق الفوري وغير المشروط من الكويت واستعادة الحكومة الشرعية للكويت وسيادتها وسلامتها الاقليمية واستقلالها . والقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ينص أيضا على أن العراق والكويت يجب أن يبدآ على الفور مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ، ويؤيد كل الجهود المبذولة في هذا الصدد ، وخاصة جهود جامعة الدول العربية . والولايات المتحدة ترحب بكل هذه الجهود التي ترمي إلى إيجاد حل لهذه المشكلة . وعلى أي حال فإنه لا يمكن التوصل إلى حل دون الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية .

ويدرك وفد بلدي أن الكويت على استعداد للبدء فورا في مفاوضات مكثفة فور اتضاح أن كل شروط القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) قد استوفيت . ونرى أنه يجب مواصلة بذل جميع الجهود لتحقيق هذا الهدف ، وأن نستمر في نفس الوقت في ضمان تطبيق الجزاءات المعتمدة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) تطبيقا كاملا وحازما وتاما من جانب جميع الدول .

وإلى أن يمتثل العراق امتثالا تاما للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، فإننا ، جنبا إلى جنب مع بقية أعضاء المجلس ، نعتزم أن نكفل أن قراراته وإجراءاته لها معناها واحترامها .

وبموجب هذا القرار الذي اتُخذ الليلة ، إن أعضاء المجلس يؤكدون من جديد التزامهم بالتدابير السلمية التي اتُخذت فعلا . وليست لديهم أية نية في أن يشجع هذا القرار التصعيد العسكري . وينطبق هذا القرار بدقة على الجهود الرامية إلى ضمان عدم انتهاك الجزاءات التجارية . ويطلب من الدول الاعضاء التي لها قوات بحرية في المنطقة :

"أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة في إطار سلطة مجلس الامن ، لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان الإنفاذ الصارم للاحكام المتعلقة بهذا الشحن والتي ينص عليها القرار ٦٦٠ (١٩٩٠)" . (القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) ، الفقرة ١)

وقد سعت الولايات المتحدة بكل قوة إلى بذل الجهود الجماعية الرامية إلى التصدي لهذه الأزمة ، وتؤيد هذه الجهود تأييدا تاما ، وتدعم الجهود الجماعية للتطبيق الدقيق للجزاءات التجارية . والقوات البحرية للولايات المتحدة ، بالتنسيق مع قوى بحرية أخرى في المنطقة ، لن تستخدم هذا الحد الادنى من القوة إلا عند الضرورة ولتحقيق ذلك الغرض .

ووفقا لمسؤوليات حكومة الولايات المتحدة بموجب هذا القرار ، وبناء على طلب حكومة الكويت الشرعية ، ستنسق حكومة الولايات المتحدة اجراءاتها مع الكثير من الدول الاخرى التي أرسلت قوات بحرية إلى المنطقة . ووفد الولايات المتحدة سيواصل المناقشات مع أعضاء آخرين في المجلس حول أفضل سبل تطبيق الجزاءات الاقتصادية على العراق . كما أننا على استعداد لمناقشة دور سليم في هذه العملية للجنة الاركان العسكرية .

وقد تصرّف عدد من الدول الاعضاء بالفعل لوزع وحدات من قواتها البحرية ضمانا لفعالية الجزاءات . وتلك القوات كانت هناك قبل اتخاذ هذا القرار بناء على طلب حكومة الكويت الشرعية ، وهو طلب قدم في اتفاق تام مع الحق الطبيعي للدفاع الفردي والجماعي عن النفس ، حق أكدته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، ويتفق مع قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) . ويؤكد ذلك القرار على وجه التحديد ممارسة هذا الحق في وجه الهجوم العراقي المسلح على الكويت .

ويتناول قرار مجلس الامن الجديد ٦٦٥ (١٩٩٠) تطبيق العقوبات الإلزامية التي نص عليها قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) وعلى وجه التخصيص ضد عمليات الشحن البحري . وهو يعطي كامل النفوذ والصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الامن ، ومن خلاله ، المجتمع الدولي لجهود الدول التي تزع قوات بحرية لضمان الامتثال للعقوبات . وهو لا يتناول جوانب أخرى من الجزاءات أو أحكاما أخرى من قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبالتالي فإنه لا يقلل من ممارسة السلطة الشرعية للكويت وغيرها من الدول لحقها الطبيعي .

وبالتالي ، يوفر القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) أساسا اضافيا نرحب به بموجب سلطة الامم المتحدة لاتخاذ اجراءات لضمان التقيد بالجزاءات التي فرضها قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) .

لقد تعيّن على حكوماتنا أن تتخذ قرارا خطيرا عند اتخاذ هذا القرار . واتخذ المجلس منذ قيام هذه الازمة موقفا ثابتا وعقد العزم على التصدي لعدوان العراق الجائر وصون المبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة . وسيحكم التاريخ علينا من خلال تصميمنا على التصدي لتهديدات العراق للسلم والامن الدوليين .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ بداية هذه الازمة ، رفض العراق الامتثال لقرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) . ومن الجلي أن العراق قد بادر منذ عدة أيام بمحاولات لانتهاك الحظر مما يهدد بتقليل أثر قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) الذي يمثل السبيل السلمي الوحيد لارغام العراق على الامتثال للقرارات الاخرى الصادرة عن المجلس .

وكما قال رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢١ آب/أغسطس فإن "حظرا دون جزاءات ليس إلا وهماً" . ولذلك ، توافق فرنسا على ضرورة استخدام الضغط إذا ما استلزم الامر ذلك لضمان مراعاة الحظر .

ومن الواضح أن القرار يجب ألا يفهم بأنه تفويض شامل لاستخدام القوة عشوائيا . وهو لا يهدف إلا الى ضمان احترام قرار الحظر المفروض على جميع الجهات . فالقرار يطالب بالتحديد بتطبيق الحظر مؤكدا على التحقق من الحمولات ووجهاتها . وينص على اتخاذ التدابير السليمة في هذا الصدد ، بما في ذلك استخدام الحد الادنى

من القوة . وتعتقد الحكومة الفرنسية أن هذا بطبيعة الحال يجب أن يستخدم كملاذ أخير وأن يقتصر على حالات الضرورة القصوى . وعلى أية حال ، ان استخدام الوسائل القسرية سيتطلب إخطار مجلس الامن .

وفي الختام ، في الوقت الذي يتحمل فيه المجتمع الدولي مسؤولية ضمان مراعاة المبادئ المقبولة عالميا التي تحكم العلاقات بين الدول ، يمثل إطار المجموعة العربية السبيل الافضل للتوصل الى حل ملموس للمشاكل التي أفضت الى الازمة العراقية - الكويتية . وإن فرنسا التي تربطها بالدول العربية صداقة طويلة الامد على استعداد لتأييد جهود هذه الدول من أجل التوصل الى حل يستند ، بطبيعة الحال ، الى قرارات مجلس الامن ويقتضي انسحاب القوات العراقية من الكويت التي يجب استعادة سيادتها .

لقد شاركنا في تقديم القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) الذي اتخذه المجلس للتو ونؤيده بالكامل . ويسرنا أنه قد اتخذ بتأييد ١٣ صوتا .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يمثل التصويت الذي أجراه مجلس الامن توا حدثا تاريخيا بالنسبة الى المجلس والامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره . وهو ليس حدثا كنا نتطلع إليه ولكن لم يكن لدينا خيار آخر . وهذه هي المناسبة الخامسة التي يعرب فيها المجلس عن موقفه منذ غزو العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس . وكان اتخاذ هذا القرار ضروريا بسبب رفض العراق المستمر للتقيد بقرارات هذه الهيئة الملزمة .

فقد طالب القرار الاول الذي اتخذناه مباشرة بعد الغزو العراقي بانسحاب العراق الفوري وغير المشروط من الاراضي الكويتية . وعندما اختار العراق عدم القيام بذلك ، اتخذ المجلس بالاجماع القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي ينص على فرض عقوبات ملزمة لكل الدول بغية ضمان امتثال العراق لقرار المجلس ٦٦٠ (١٩٩٠) .

ومرة أخرى تجاهل العراق الصوت الوحيد الموحد للمجتمع الدولي . وبدلا من إعادة سيادة الكويت كما طالب المجلس بذلك ، اختار العراق أن يضم هذا البلد ، وهو قرار اعتبره مجلس الامن لاغيا وباطلا في قراره ٦٦٢ (١٩٩٠) .

ومنذ ذلك الحين ، استمر العراق بالادعاء بأن دولة الكويت لم تعد قائمة وذلك عن طريق الأمر بإغلاق البعثات الدبلوماسية في الكويت . وقام العراق بتصعيد حملة التخويف ضد كل الرعايا الأجانب في العراق والكويت ومنع من يرغب منهم ، بما في ذلك مئات الكنديين ، من المغادرة . وقد طالب مجلس الأمن في قراره ٦٦٤ (١٩٩٠) المتخذ بالاجماع بإلغاء هذه الخطوات .

إلا أن العراق لم يستجب للدعوة الموجهة إليه من هذه الهيئة . ولم يمتنع العراق عن الامتثال لقرارات المجلس الاربعة فحسب بل سعى بنشاط الى انتهاج السبل التي قد تمكنه من تفادي الامتثال لها وذلك بمحاولة الحصول على مساعدة دول أخرى ومؤسسات خاصة لتجنب العقوبات المفروضة عليه في قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

ليس بإمكان أعضاء هذا المجلس أن يتخلوا عن مسؤوليتهم تجاه المجتمع الدولي ، ولذلك لا خيار لديهم سوى اتخاذ إجراء آخر كما فعلوا . وقد جاء هذا القرار الذي توصلنا إليه صباح اليوم بعد مشاورات ومفاوضات مضنية ومستفيضة . وهو من دون شك من أصعب القرارات التي اضطر المجلس الى اتخاذها . وقد فعلنا ذلك بأمل أن يستجيب العراق دونما إبطاء بالسماح لكل المواطنين الأجانب بمغادرة العراق والكويت وبانسحاب قواته من الكويت مما يمكّن استعادة سيادة هذه الدولة العضو في الأمم المتحدة .

(تكلم بالفرنسية)

كما قال بعض زملائي فعلا ، إننا نعيش في لحظة تاريخية في التاريخ المعاصر للمجتمع الدولي . إن الغزو الوحشي الذي قام به العراق للكويت منذ ثلاثة أسابيع تقريبا ، وبعد ذلك التصعيد العراقي لانتهاكات القانون الدولي يمثلان أخطر تهديد للسلم والامن الدوليين ، أخطر تهديد واجهته البشرية منذ توقيع ميثاق الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ .

فضلا عن ذلك ، إن القرارات الخمسة التي اتخذها المجلس دون أي معارضة تشير بوضوح إلى تحول الامم المتحدة التي أعادت اكتشاف مهمتها الحقيقية كما جرى تصورها في سان فرانسيسكو .

إن كندا لا تزال مستعدة للقيام بجهد نشط في الامم المتحدة في صيانة السلم العالمي ، واليوم تجيء إلى هذه القاعة لتدين بشكل قاطع العراق ، الذي تعد أعماله الاخيرة انتهاكا صارخا لميثاقنا ولتصوت على مشروع قرار هدفه الرئيسي تحقيق احترام العراق لحكم القانون .

(واصل الكلمة لانكليزية)

إننا نأمل أملا قويا أن يكون من الممكن إيجاد حل سلمي لهذه الازمة . وهذا الحل لا يمكن أن يقوم إلا على الامتثال لقرارات المجلس . وبهدف ارسال أقوى إشارة في هذا الصدد إلى حكومة العراق ، اتخذ مجلس الامن هذا الصباح هذا القرار .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد عمل الكثيرون منا ، بما في ذلك ماليزيا ، حتى الساعة الاخيرة لتحسين نص مشروع القرار . والنص الذي توصلنا اليه أخيرا لن يرضي الجميع ارضاء تاما . ومن الواضح أن هناك الكثير الذي يمكن القيام به بموجب هذا القرار . وهناك مجالات جديرة بالدراسة الجادة . وسيكون هناك البعض الذين ستكون لهم بعض التحفظات بالنسبة لبعض النقاط .

والآن ، لا يمكن لاحد أن يؤكد تأكيدا قاطعا العمل المتصور في القرار . ولذلك فإن اختباره سيكون عن طريق تنفيذه .

أن الجميع يدركون الآثار ، لأن القرار هو بوضوح تعزيز للقرارين ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) . وطريق العمل الذي سيتخذ يبدأ من تطبيق الجزاءات إلى الاستعداد لاستخدام القوة عند الضرورة لغرض الامتثال .

إن مجلس الأمن يُعطي السلطة المخولة في القرار بشكل حذر ، وهو يعي الآثار . إننا في حركة عدم الانحياز ضد وزع قوات عسكرية تابعة لدول من الخارج في مناطق أخرى ، حتى وإن كان ذلك يجري على أساس نداءات مشروعة توجهها أطراف شاكية . ونحن نتوقع أن تُزال أسباب وجود تلك القوات وأن تغادر تلك القوات المنطقة بسرعة مماثلة .

أما العلاقة في القرار بين البلدان المشار اليها في الفقرة ١ والأمم المتحدة غير واضحة بالقدر الكافي الذي كان يتمناه المرء . لكن على المرء ألا يكون مفرطا في التفاؤل فيتصور أنه في ظل الحقائق القائمة يمكن أن توجد قوة دولية تحت علم الأمم المتحدة تحرس وتنفذ أوامر الأمم المتحدة . وإلى أن يحين ذلك اليوم ، وإزاء الحاجة الفورية إلى ضمان الفعالية التامة للجزاءات ، يجب على مجلس الأمن أن يرضى فقط ببداية إجراء رقابي للأمم المتحدة ، مع أن ماليزيا ودولا أخرى كانت تفضل دورا أكثر وضوحا وتأكيدا للأمم المتحدة . ومع هذا ، فإن ماليزيا إذ تواجه بالاختيار بين مناقشات مطولة بحثا عن قرارات كاملة والحاجة إلى المعالجة السريعة لضمان عدم اختفاء بلد من الوجود أمام أعيننا كان عليها أن تطبق الحكم السياسي بتأييد القرار . وماليزيا عازمة على أن يصاحب التزامنا بشأن الجزاءات الفعالة التزامنا بضمان تنفيذ القرار في حدود محددة واضحة . وليس هناك ترخيص معطى بأعمال تتجاوز تلك المنصوص عليها في الفقرة ١ من القرار .

وأخيرا ، تود ماليزيا أن تؤكد الحاجة إلى مواصلة المبادرات الدبلوماسية والسياسية ، التي يجب اتخاذها كأمر طبيعي . لا يمكن أن توجد حالة ميؤوس منها أو مستحيلة . ونحن ندعو الأمين العام ، وكذلك البلدان العربية ، لبذل أقصى جهودهما . كما أن مجلس الأمن لا يمكن أن يقوم بأقل ذلك .

السيد لوكابو خابوجي نزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

عندما اتخذ المجلس القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، بفرض جزاءات إلزامية ضد العراق ، أوضح بلدي أن تصويته كان رسالة موجهة إلى جميع الحائزين على قوه عسكرية بأن القوة الغاشمة لن يسمح لها بإسكات البلدان الضعيفة عسكريا . ورغم هذه الرسالة الواضحة المحددة ، فإن العراق ، الذي وجهت إليه تلك الرسالة ، سار من تصعيد إلى تصعيد ، متحديا مجلس الامن وبالتالي المجتمع الدولي . وقد أظهرت لنا التطورات في الخليج أن الجهود السياسية والدبلوماسية في المنطقة على حد سواء لم تؤد إلى نتائج ، كما لم تؤد إلى بداية حل للأزمة ، حل يقوم على انسحاب القوات العراقية غير المشروط من الكويت .

إن زائير تعتبر القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) ، الذي اتخذناه توا ، نداءً يوجهه المجتمع الدولي الى العراق بالعودة إلى طريق القانون والنظام . إن العراق لا يمكنه أن يسخر - دون عقاب - من قرارات مجلس الامن ، ويواصل انتهاك الجزاءات المفروضة عليه بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

إن زائير بتصويتها المؤيد للقرار ٦٦٥ (١٩٩٠) تؤكد مجددا موقفها الثابت : إدانة غزو الكويت ، وهي دولة عضو في الامم المتحدة ، عضو في حركة عدم الانحياز ، من جانب عضو في نفس الهيئتين الدوليتين - العراق .

إن زائير تطالب العراق باحترام مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول واحترام أحكام ميثاق الامم المتحدة .

إن القرار الذي أصدره المجلس توا ، يعد "الاول" من نوعه في تاريخ الامم المتحدة . إننا نتفق على ذلك . إن القرار يعد استجابة لحالة فريدة في تاريخ منظمتنا . إنها أول حالة غزو ، يعقبها ضم لجميع أراضي دولة عضو في الامم المتحدة من جانب دولة عضو أخرى .

إننا نأمل أن يكون القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) أداة مفيدة للنصح الذي سيجبر العراق على احترام قرارات المجلس ويؤدي به إلى انسحابه من الكويت دون قيد أوشرط .

بالنسبة لزائير إن حرية الشعوب لا تقدر بثمن .

السيد لوزنسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : منذ اليوم الذي غزا فيه العراق الكويت ، اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفا واضحا يتمثل في إدانة هذا العمل العدواني الذي أوجد حالة بالغة الخطورة في منطقة الخليج الفارسي . وبلدي ، شأنه شأن معظم الدول ، ليس أمامه من خيار سوى اتخاذ ذلك الموقف ، لأن استخدام القوة ، لتغيير حدود الدول وضم بلد ذي سيادة ، يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل تهدد المجتمع العالمي بأسره . وقد شجبنا هذه الأعمال باعتبارها غدرا وتحديا صلفا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة - وباختصار لكل شيء تعتمد عليه منظمتنا في جهودها لإعادة توجيه الحضارة إلى طريق التنمية السلمية . وإن تأييدنا الصريح لقرارات مجلس الأمن يعبر عن عزم الاتحاد السوفياتي على العمل في إطار الجهود الجماعية وحدها لتسوية هذه الأزمة . ومنذ البداية ، نادينا بقوة ووضوح باستخدام الأساليب السياسية لإخماد النيران المشتعلة وكفالة الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت واستعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ والقيام على وجه السرعة بإقامة حوار سلمي والبحث عن نُهج سلمية .

تلك هي أهداف جهود الاتحاد السوفياتي النشطة في الأمم المتحدة لإجراء اتصالات بالقادة العرب وسائر الأطراف المعنية . وقد تضمنت هذه الاتصالات تبادل الرسائل بين رئيسي الاتحاد السوفياتي والعراق . ففي ٢٤ آب/أغسطس - في عشية جلسة المجلس الحالية - كتب ميخائيل سيرخيفيتش غورباتشوف إلى الرئيس العراقي مؤكدا مرة أخرى على حاجة الحكومة العراقية إلى البدء فورا بتنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن . وأشار الرئيس غورباتشوف في رسالته إلى أنه إذا لم يستجب لهذه الأحكام فإن مجلس الأمن سيكون مضطرا لا محالة إلى اتخاذ التدابير الإضافية التي يقتضيها الأمر .

إن الاتحاد السوفياتي بذل وسيبذل كل ما في وسعه لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، بما فيها القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . وفي الرسالة المؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى الأمين

العام فيما يتعلق بالإجراء الذي اتخذه بلدي تنفيذا لأحكام ذلك القرار أكد الاتحاد السوفياتي من جديد عزمه على الامتثال الدقيق للجزاءات حتى تحل الأزمة .

ومن الواضح أن المحاولات الرامية إلى انتهاك التدابير التي اتخذها مجلس الأمن لا يمكن أن تساعد في إقامة مناخ سلمي بنّاء يؤدي إلى إيجاد تسوية سياسية لأزمة الخليج الفارسي .

لقد ناشدنا وما فتئنا نناشد قادة العراق إجراء تغييرات كبيرة في سياستهم الحالية . وللأسف إننا مضطرون إلى الاعتراف بأن آمالنا لم تتحقق حتى الآن . فالعراق لا يعزف فحسب عن سحب قواته من الكويت بل يواصل أيضا اتخاذ خطوات يجب أن توصف بأنها غير شرعية ومتحدية .

ولا يسع الاتحاد السوفياتي إلا أن يشعر بالقلق البالغ إزاء حالة رعايا عدد من البلدان في العراق والكويت . فمن الواضح أن قرار احتجاز الرعايا الأجانب بالقوة ليس له سابقة في العلاقات الدولية ولا يجوز السكوت عنه . ونحن مقتنعون اقتناعا قويا بأن هذه المشكلة ينبغي حلها بأسرع ما يمكن ، وفقا لمعايير السلوك الدولي والمبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان .

إننا نناشد العراق النظر بتمعن كبير في الحالة الدولية التي أسفرت عنها أعماله وأن يمتنع عن القيام بأي شيء يمكن أن يعتبر تحديا للمجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن . وفي رأينا لا يمكن ، إلا بهذا النهج ، الحيلولة دون تصعيد الأزمة والتوصل إلى تسوية . كما نؤكد على ضرورة استمرار الحوار والسعي إلى إيجاد حلول سياسية عن طريق الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الإقليمي والثنائي .

ونؤكد مجددا استعداد الاتحاد السوفياتي لاتخاذ إجراء مشترك في إطار مجلس الأمن وخارجه سعيا إلى اتخاذ تدابير فعالة مجدية لتسوية الأزمة التي تزداد حدتها حاليا في المنطقة . ونود أن نسترعي اهتماما خاصا إلى أهمية الحفاظ على درجة كبيرة من الوحدة في الأعمال المتخذة من جانب أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها . والآن أكثر من أي وقت مضى من المهم تبيان أنه ينبغي ، في هذه الحالة الصعبة

(السيد لوزنسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

المتفجرة السائدة حاليا في منطقة الخليج الفارسي ، الاستمرار في التأكيد على أسلوبي الحوار والتفاوض . إذ أن من شأن هذا زيادة تعزيز سلطة المنظمة ومكانة مجلس الأمن .

أيد الاتحاد السوفياتي القرار المتخذ اليوم لأنه يؤيد على وجه الدقة ذلك النوع من النهج . والمقصود بالقرار توسيع مصفوفة الوسائل المتاحة لتنفيذ الجزاءات . بيد أن تدابير تنفيذ القرار ينبغي ، كما ورد في النص ، أن تتناسب وظروف كل حالة . وينبغي استخدام الأساليب السياسية والدبلوماسية إلى أقصى درجة ممكنة .

كذلك من المهم أن يواصل مجلس الأمن الاهتمام بهذه المشكلة البالغة الخطورة . ونحن على استعداد للاستخدام الكامل لكل الفرص التي تتيحها آلية لجنة الأركان العسكرية واللجنة المنشأة بمقتضى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

إن الشعب في الاتحاد السوفياتي يعي تماما خطورة الحالة الناشئة عن أزمة الخليج الفارسي . إننا الآن على عتبة اتخاذ قرارات مسؤولة فيما يتعلق بتدابير سيكون من شأنها أن تقرر مصير ألوف مؤلفة من الناس . وإن التطور السريع للأحداث يقنعنا دون شك أن من المهم في ظل هذه الظروف توخي الحكمة والحذر وعدم السماح بالاعتماد على أساليب القوة . وعلى العمل الذي من شأنه أن يؤدي إلى تطورات متفجرة في الحالة . وفي هذا الصدد ، يود الوفد السوفياتي أن يؤكد مرة أخرى أن خطورة الحالة الراهنة تقتضي من كل واحد معني بطريق مباشر أو غير مباشر بالمواجهة الخطيرة احترام إرادة المجتمع الدولي وإيلاء الاعتبار لمصير العالم .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الأزمة الدولية الناشئة عن الغزو العراقي للكويت تزداد سوءا على نحو سريع . ومن المهم الآن أن يستمر المجتمع الدولي في الحرص على السيطرة على الحالة .

وفنلندا وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعلق آمالها على تطبيق مبدأ الأمن الجماعي للتصدي للعدوان . ففي مناسبات عديدة في الماضي للأسف ، حالت الخلافات والافتقار إلى الإرادة السياسية دون اتخاذ إجراء فعال .

وفي هذه المرة نشعر أن المجتمع الدولي بأسره عقد العزم على ذلك . ومن الاهمية الكبرى أن ينجح الامن الجماعي وألا يستفيد المعتدي من العدوان . وقد يوجد مسار شاق أمامنا ، ولكننا على ثقة بأن مجلس الامن سيبقى موضع الثقة التي وضعتها فيه الدول الاعضاء .

لقد انقضت فترة تزيد على ثلاثة أسابيع على اتخاذ قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي يطالب العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع قواته من أراضي الكويت . ولا يزال ذلك مطلب المجتمع الدولي والطريقة الوحيدة لاستعادة السلم والاستقرار ولابد من استعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

وتنضم فنلندا إلى البلدان الاخرى في مطالبة العراق بالكف عن سياستها ، سياسة احتجاز المواطنين الاجانب المتورطين في العراق وفي الكويت المحتلة انتهاكا لمبادئ القانون الدولي الاساسية . إن المواطنين الاجانب الباقين في العراق والكويت ضد إرادتهم يشملون عددا كبيرا من مواطني فنلندا وغيرها من دول الشمال . ومنذ أيام قليلة توقف ترحيل مواطني فنلندا والسويد من الكويت عند الحدود الشمالية للعراق ، ولا تزال السلطات العراقية تحتجز أغلبية المجموعة هناك .

ولما كان العراق قد رفض الانصياع للقرار الذي يطالبه بالانسحاب ، فقد تلا ذلك قرارات أخرى ، وبصفة خاصة القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي فرض ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، عقوبات واسعة النطاق تشمل العلاقات الاقتصادية مع العراق والكويت المحتلة . وما دام الاحتلال مستمرا وجب أن يكون شغلنا الشاغل ضمان التطبيق الصارم للعقوبات .

ولهذا فمن المنطقي أن يعزز مجلس الامن الآن دوره في ضمان تنفيذ تلك العقوبات . وهذا دليل آخر على عزم المجلس . والقرار الجديد الذي اتخذ الآن يخول قيام الدول الاعضاء بتدابير بحرية أخرى بغية ضمان التنفيذ الصارم للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وهذا قرار لا سابقة له وآثاره بعيدة المدى . ولهذا فإن أي عمل فعلي تقوم به القوات البحرية المعنية سيتطلب مراقبة دقيقة لضمان خدمتها للاهداف التي أرادها المجلس . ونرى أن التدابير الجديدة تلتزم بشدة بإطار القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وتعزيز تنفيذه .

والعدوان العراقي واحتلال الكويت يتطلبان تضحيات من الدول الاعضاء ، وبصفة خاصة دول المنطقة . ونأمل أن هذا القرار الجديد ، بالإضافة إلى القرارات السابقة ، سيسهل استعادة السلام في المنطقة . وهذا تطور أساسي أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

السيد كريسبين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وضعنا مساء اليوم الحجر الخامس في الصرح الذي بناه المجلس للمساعدة على حماية العالم من عدوان دولة قوية على جار يفتقر إلى الوسائل الدفاعية . وأرى أن استجابة المجلس في هذه الازمة استجابة مثالية . وكما قال الآخرون ، فإنها تبين روحا جديدة في الامتثال للتدابير والطرق المكرسة في الماضي بالإضافة إلى انتهاج المجتمع الدولي نهجا خلاقا في مواجهة أزمة لم يسبق لها مثيل .

والآن نتقدم صوب توسيع نطاق الوسائل المتوفرة للدول الاعضاء التي تتعاون مع حكومة العراق لكي :

"تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة في إطار سلطة مجلس الامن ..." (القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) ، الفقرة ١)

ولابد أن أوضح للمجلس أن هذه التدابير تتضمن استخدام الحد الادنى من القوة المطلوبة لتحقيق أغراض هذه الفقرة . وبطبيعة الحال يحدونا الامل الا يكون من الضروري استخدام القوة . ومن المهم أن يتعاون ملاك السفن وقادتها أنفسهم تعاونا تاما مع القوات البحرية الموزعة في المنطقة لإيقاف سفنهم والسماح بتفتيشها والتحقق من شحناتها ووجهاتها .

(السيد كريسبين تيكيل ، المملكة المتحدة)

لقد كان هذا القرار نتيجة دلائل متزايدة على حدوث انتهاكات واسعة النطاق لتطبيق العقوبات . وبعض هذه الدلائل - وقد لا يكون إلا غيض من فيض - أُحيل أمس على اللجنة المعنية بالعقوبات الاقتصادية . وكما نعلم ، هناك سلسلة من حاملات النفط تنقل النفط العراقي من موانئ العراق وتخرج به من الخليج الفارسي . وإذا نجحت عمليات التحدي السافر هذه فإن سلطة المجلس ، والأمم المتحدة نفسها ستقوض بشكل خطير .

والليلة اختار المجتمع الدولي أفضل مسار لمعالجة هذه الانتهاكات البحرية للعقوبات الاقتصادية . ولكن عليَّ أن أُذكر المجلس بأن السلطة القانونية الكافية للقيام بالعمل تنص عليها المادة ٥١ من الميثاق والطلب الذي تلقيناه نحن وغيرنا من حكومة الكويت . وسنستخدمه عند الضرورة .

إن القرار الذي اتخذناه الآن لا يشمل جميع جوانب المشاكل ولا يدّعي ذلك . ويعتمد بالدرجة الأولى نظرنا في اتخاذ اجراءات أخرى واتخاذ قرارات جديدة على حكومة العراق . فيجب على تلك الحكومة أن تعترف بإرادة المجتمع الدولي كما عبر عنها المجلس وأن تحترمها . إن التركيز يزداد وضوحا ودقة بصفة مستمرة ، وقد أصبح في هذه الليلة أوضح وأدق من أي وقت مضى .

وأرجو ألا يُسيء أحد ، وبصفة خاصة حكومة العراق ، تفسير عزمنا على الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت واستعادة السلطة الشرعية في ذلك البلد . وأرجو ألا ينسى أحد ، وبصفة خاصة أعضاء الحكومة العراقية ، مسؤوليتهم الشخصية عن الفظائع التي تتوالى كل يوم في البلد الذي هاجموه واحتلوه ونهبوه .

السيد انيت (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يؤمن بلدي كوت ديفوار إيمانا راسخا بدين واحد ، وهو الحرية عن طريق الحوار . وعندما يكون الحوار مستحيلا ، يلجأ البلد إلى المشروعية ، أي احترام ميثاق الأمم المتحدة بالمعنى العريض لمصطلح ميثاق ، واحترام المبادئ التي تتبعها حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية .

وعندما صوتنا مؤيدين النص الذي اشتركنا في تقديمه ، لم نفعل أكثر من أن نؤكد من جديد عدم اعتقادنا بأن هناك كلمة أكثر ملاءمة من كلمة التحدي لوصف تصرف السلطات العراقية . منذ أكثر من ثلاثة أسابيع اجتمعنا لنندد بالإجماع بالغزو أولا ثم بضم الكويت . وهذان الإجراءان كانا انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وميثاق المنظمة ، ولكن استمرارهما يبين ، فوق كل شيء ، تحدي العراق للمجتمع الدولي ولقراراتنا ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) وللمساعي الدبلوماسية التي قامت بها بعض الدول .

لقد حاولنا جاهدين أن نُفهم العراق الحاجة الملحّة الى وقف هذه الأعمال غير المشروعة والمنافية للعقل . ورفض العراق التفكير في أي نهج كهذا . وأن وجودنا في هذه القاعة في هذه الساعة دليل على أن المجتمع الدولي قد أخفق في محاولته الرامية الى جعل السلطات العراقية تصغي الى صوت العقل . وقد أخفقنا لاننا لم نزود أنفسنا بوسائل النجاح ، ولعدم فعالية الوسائل التي زودنا أنفسنا بها لتنفيذ القرارات التي اتخذناها ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحظر .

إن كوت ديفوار بلد صغير محب للسلم والعدالة ، ونحن نعلم أن الاحترام الصارم للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة من جانب جميع الدول ، بما في ذلك العراق ، هو الطريق الوحيد الذي سيمكننا من الامل في العيش بسلم في عالمنا هذا .

إن وفدي ، بتصويته مؤيدا القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) ، لم يكن ينوي مجرد تأييد قرار آخر . فنحن لا ننوي ، من خلال هذا القرار ، التعويض عن العيوب الكامنة في الوسائل المتاحة لتنفيذ قرارات سابقة فحسب بل نرغب أيضا في أن نقول للعراق إن المجتمع الدولي لا يستطيع الانتظار الى أجل غير مسمى والسكوت عن هذه السخرية .

تعتقد بلادي أن السلم لا يزال ممكنا ، وأن استعادة كرامة الشعب العربي لا تزال ممكنة ، وأن تحقيق ذلك يتطلب الانسحاب الفوري وغير المشروط للعراق من الكويت .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قطع مجلس الامن شوطا طويلا في الاضطلاع بمسؤولياته تجاه غزو العراق للكويت . ففي الحفاظ على الاجماع الذي لم يسبق له مثيل في إدانة العدوان وفرض الجزاءات وإعلان ضم الكويت غير الشرعي أمرا لاغيا وباطلا ، بالاضافة الى الاستجابة بسرعة للقلق الانساني إزاء الرعايا الاجانب في الكويت والعراق ، ارتقى المجلس الى مستوى مسؤولياته التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة .

ولسوء الطالع ، لم تنفذ قرارات مجلس الامن المتلاحقة حتى الآن . وينتظر من العراق القيام بالكثير عن طريق معالجة المسألة الاساسية المتمثلة في التقيد بصفة

خاصة بقرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي يطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت . وبالتالي ، يتحتم على مجلس الامن أن يتخذ الاجراءات المختصة الرامية الى فرض الامتثال الكامل للعراق لاحكام قرارات المجلس التي تستهدف استعادة سيادة الكويت ووحدتها الاقليمية وضمان الحفاظ على السلم والامن في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، نحن مقتنعون بأن مجلس الامن ، القيّم على السلم والامن الدوليين ، لا يزال يمارس صلاحياته لتنفيذ قراراته قبل أن يزداد تفاقم الحالة وما يمكن أن ينجم عن ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للحفاظ على السلم والامن . ونعتقد أن هذا القرار ينص على هذه التدابير القسرية بمقتضى صلاحية مجلس الامن وذلك لضمان الامتثال الكامل لاحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وفي ضوء هذا الموقف المبدئي وبأمل أنه سيساعد في انهاء الازمة في المنطقة على نحو عاجل ، أعرب وفدي عن تأييده للقرار الذي اتخذ توا .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ غزو العراق للكويت وضمها اليه ، اتخذ مجلس الامن أربعة قرارات متلاحقة . إلا أن العراق للأسف لم ينفذ تلك القرارات حتى الآن ولم تُسحب قواته العسكرية من الكويت .

ويشعر وفد الصين بقلق عميق إزاء ازدياد حدة التوتر في منطقة الخليج . يتمثل موقف الصين الراسخ في ضرورة تسوية الازمة في الخليج بطرق سياسية وسلمية . ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها البلدان العربية من أجل التوصل الى حل سياسي . كما اننا نحترم طلبها بتعزيز قدراتها على الدفاع عن نفسها . ونرى أن الحاجة الملحّة في هذه اللحظة تتمثل في التنفيذ الجاد والفعّال للقرارات الاربعة التي اتخذها مجلس الامن ، بما في ذلك القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، بشأن فرض العقوبات . وينبغي للعراق أن يسحب كل قواته العسكرية من الكويت على الفور ودون شروط . كما ينبغي استعادة واحترام سيادة الكويت واستقلالها ووحدتها الاقليمية .وينبغي ضمان سلامة وحرية الرعايا الاجانب في العراق والكويت .

وللحيلولة دون تفاقم الحالة وللتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الامن ، مما يؤدي الى استعادة السلم والامن في وقت مبكر في منطقة الخليج ، نرى أنه ينبغي الاستخدام الكامل لآليات الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجنة التي أُنشئت بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . وينبغي أن تدرس هذه اللجنة على وجه السرعة تنفيذ القرار وأن تقدم التوصيات ذات الصلة لغرض مناقشتها من جانب المجلس واتخاذ الاجراءات بشأنها . ونأمل أيضا أن يجري الامين العام للامم المتحدة المساعي الحميدة والوساطة في هذا الصدد وسنؤيده في القيام بهذا الدور .

وحرصا على تفادي تصعيد النزاع المسلح الذي لن يؤدي إلّا الى تدهور الحالة ، فإننا نعارض ، من حيث المبدأ ، التدخل العسكري من جانب الدول الكبرى ولا نؤيد استخدام القوة باسم الامم المتحدة ، إذ أن هذا بدلا من أن يساعد في حل الازمة سيعرقل الجهود التي تبذلها الامم المتحدة والاطراف الاخرى من أجل التوصل الى حل سياسي وبالتالي لن يؤدي إلّا الى زيادة تفاقم الحالة وتعقيدها .

ولذلك ، نؤمن بضرورة اتخاذ التدابير في إطار القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي لا ينص على استخدام القوة ، ومن الطبيعي ألا يسمح باستخدام القوة في تنفيذه .

واستنادا الى الاعتبارات السالفة الذكر ، اقترحنا حذف الاشارة الى عبارة "استخدام الحد الادنى من القوة" من مشروع القرار السابق . ويقتصر مشروع القرار الحالي ، كما عدلته أطراف شتى ، على تنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ولا يتضمن اشارة الى استخدام حد أدنى من القوة . ونحن نعتقد أن عبارة "أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة" حسب الاقتضاء في مشروع القرار لا تتضمن مفهوم استخدام القوة .

وعلى أساس هذا الفهم ، وفي ضوء قبول التعديلات التي اقترحناها ، صوتنا مؤيدين مشروع القرار .

ختاما ، نناشد من جديد الاطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن استخدام القوة وأن تسعى الى التوصل الى تسوية سلمية لهذه الازمة الخطيرة عن طريق الحوار والمفاوضات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدلي الآن ببيان بصفتي ممثـــل رومانيا .

صوت وفد رومانيا مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21640 . وفي هـــذا الصدد ، يود وفدي أن يؤكد من جديد الموقف الذي أعربت عنه حكومة رومانيـــا إزاء الحالة بين العراق والكويت . إن هذا الموقف معروف لدى كل أعضاء مجلس الأمن كما تـــم الاعراب عنه عند اتخاذ القرارات السابقة بشأن البند قيد النظر .

إن رومانيا ترفض رفضا باتا استخدام القوة للقضاء على استقلال وسيادة دولة أخرى ، وهي الكويت ، ولضم ذلك البلد ، وترى أنه ينبغي لكل الدول أن تراعي أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا . ونحن نرى أن أية إجراءات للمتابعة أو أية تدابير اضافية يتخذها المجلس ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من الإجراءات التي قررها المجلس فعلا بواسطة القرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) . وينبغي اتخاذ وتنفيذ خطوات جديدة بما يتفق مع أحكام الميثاق ذات الصلة ومع الاحترام التام لمهام وسلطات مجلس الأمن .

ويشارك وفد بلادي في الرأي بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل التصرف بروح التضامن الدولي والوحدة لتنفيذ جميع القرارات التي يتخذها مجلس الأمن . وفي الوقت نفسه نجد من السليم أن نؤكد مجددا اقتناعنا بأنه في ظل الظروف القائمة ، من الضروري أن تظهر جميع الدول الاعتدال والمسؤولية وألا تقوم بشيء يكون من شأنه زيادة تفاقم الحالة .

استأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس .

سيستمع المجلس الآن الى بيانات أخرى . وأعطي الكلمة لممثل الكويت .

السيد ابو الحسن (الكويت) : بداية أجد لزاما على أن أشكر الدول التي صوتت لصالح القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) الذي اتخذ قبل قليل . إن تصويتكم تعبير حي عن التزامكم بمبادئ الميثاق وعن دفاعكم عن دور مجلس الأمن ومصداقيته . إن المجلس بقراره هذا يدخل التاريخ من أوسع أبوابه ويضع قاعدة صلبة للسلام ولحفظ حقوق الدول والشعوب .

يجتمع مجلسكم الموقر اليوم ، استكمالا لذلك الجهد الدؤوب والفعال الذي قام به منذ العدوان العراقي الجائر على الكويت ، واحتلال أرضه ، وتشريد شعبه ، وضمه اليه بالقوة القاهرة . ولقد تمخض جهدكم ذلك عن خمسة قرارات عبّرت عن ضمير وشعور وموقف العالم أجمع ، في إدانته للنظام العراقي ولأهدافه التوسعية ، ولاستهتاره الكامل بالقيم والمبادئ الإنسانية ، وبالقوانين والأعراف الدولية ، وبأصول التعامل

الانساني والحضاري ، وبذلك يكون النظام العراقي قد عزل تماما من بين صفوف الدول المتحضرة ، وتقوقع في دائرة ضيقة حالكة السواد بعد أن حكم عليه مجلسكم الموقر والمجتمع الدولي بأسره بحكمه العادل ، وهو أن النظام العراقي نظام خارج عن القانون ، نظام غير محب للسلام ، نظام لا يمكن للمجتمع الدولي أن يثق به ، ويتعامل معه ولذلك فرض عليه عقوبة المقاطعة الشاملة ، هذه المقاطعة التي ما كانت لتتم لولا تجاوب مجلسكم مع مبادئ الحق والعدالة ، ولولا معرفة مجلسكم لدور الكويت ، ذلك البلد الصغير المسالم ، في خدمة أبنائه وتوفير رغد العيش لهم ، وحسن استغلال الإمكانيات والموارد التي حباه الله بها ، ودور الكويت الرائد في التنمية الاقتصادية للدول النامية ، ومد يد العون دون حدود لأشقائه ، لأن الكويت كانت ولا تزال تؤمن بالمشاركة في الخير مبدأً ، وبالمساهمة في نشر السلام والعمل من أجله طريقاً .

كنا وكان المجتمع الدولي معنا يؤمل بأن ينصاع النظام العراقي ، وبعد أن أفاق من سكرة مغامرته الجامحة ، الى منطق العقل ، والى الارادة الدولية ، ويقوم بتنفيذ قرارات مجلسكم ، من خلال الانسحاب الفوري والكامل غير المشروط من جميع الاراضي الكويتية ، وإعادة السلطة الى الحكومة الشرعية في الكويت بقيادة أميرها الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، وأن يجنب المنطقة ويلات كارثة لا يعلم إلا الله سبحانه وتعالى مداها . وأن يرقى الى مسؤوليته الأدبية تجاه شعب العراق المغلوب على أمره ، والمبتلى بهذا النظام ، وأن يجنبه هذا الظلام الذي فرضه عليه من خلال طموحاته العدوانية التي لا تعرف الحدود ، وأن يجنبه آلام الحظر الشامل الذي يعيش تحته . لكنه يبدو أن هذا الطريق الذي ارتآه مجلسكم الموقر أنه الطريق الأسلم لإرغام النظام العراقي على الانسحاب الكامل وغير المشروط لم يكن خاليا من بعض الثغرات التي استغلت للالتفاف حول قراركم ٦٦١ (١٩٩٠) بفرض الحظر الشامل . وإن تلك الثغرات بمقدورها إذا ما تركت ودون معالجة ، وفي ظل نظام عراقي لا يكترث بحقوق شعبه ، وبمصيره ناهيك عن حق الشعب الكويت الأبي الذي يرزح تحت نير احتلاله

العسكري ، بمقدور تلك الثغرات أن تطيل أمد الاحتلال العراقي للكويت ، واستمرار معاناة الشعب الكويتي لصنوف الإرهاب والإضطهاد والسلب والطرد وانتهاك الحرمات ، وتعطي الفرصة للنظام العراقي أن يمحو الهوية الكويتية ، ويستهين بمقدرات وثروات الشعب الكويتي .

وحيث أن الكويت ، وهي تتسلح بهذا الدعم الشامل من العالم أجمع ، مصممة على تحرير أرضها ، واستعادة كرامتها ، وطرد المعتدي الغاصب فإنها ، وكعهدها دائمـــا ، تسلك طريق السلام دربا لنيل حقوقها . ولقد وجدنا في القرار الذي تم اتخاذه قبـــل قليل أن بمقدوره تحقيق الهدف من خلال سد الثغرات التي استغلها النظام العراقـــي الجائر في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وذلك بإحكام فرض الحظر على العراق بجميع الوسائـــل الممكنة ، بما فيها الوسيلة العسكرية ، ويساهم في تحقيق مطالب الكويت الشرعية فـــي استردادها الكامل لأرضها ولحكومتها الشرعية .

إن تأييد مجلسكم الموقر للقرار هو في حقيقة الأمر رسالة واضحة مجلجلة الـــى النظام العراقي ، بأن المجتمع الدولي ، وأنتم ضميره ، قد عقدتم العزم على فـــرض ارادتكم عليه ، والضغط بكل الوسائل المتاحة لإجباره على تنفيذ قرارات مجلسكـــم ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) .

إن السلام بعيد عن أية مبادرات لا تنطلق بداية من الانسحاب الكامل وغيـــر المشروط من جميع الاراضي الكويتية ، وعودة الشرعية اليها . ودون ذلك تبقى أيـــة مبادرة مهما كانت ، ومن أية جهة كانت ، سرابا خادعا ، أو جثة هامدة ، أو وسيلـــة للالتفاف على قرارات مجلسكم الواضحة . وإن السلام في المنطقة لا يتأتى إلّا من خـــلال معالجة صلب المشكلة ، وليست نتائجها بصفة انتقائية .

إن هناك من يردد ، وقد سمعنا في هذه القاعة أيضا ، أنه من الانسب أن يكـــون هناك حل عربي ، أن تتم التسوية في اطار عربي . ليس هناك من شخص يستطيع أن يشكك فـــي حرصنا على معالجة الامور في اطارها الصحيح . لقد سعينا الى تسوية الموضوع عربيـــا فإذا بالرئيس العراقي يغزو ويعتدي ويحتل دولة عربية . ومضينا أيضا الى الاطـــار العربي لمعالجة آثار الاحتلال فإذا به أيضا يرفض القرارات العربية الواضحة والصريحة في هـذا الشأن . اذا كان النظام العراقي يريد معالجة الموضوع عربيا ، فليس هناك من

سبيل سوى أن يبادر فورا الى سحب قواته الغازية دون قيد أو شرط ، انسجاما مع القرار الصادر عن وزراء الخارجية العرب في ٣ آب/اغسطس وما تلاه من قرارات للقمة العربية ولوزراء خارجية الدول الاسلامية .

إن العراق يتهم المجتمع الدولي بالاستعجال ، ويطلب التمهل والتحقيق حتى يوضح موقفه . إنه ليس من سمة الكويت الاستعجال ولكن الحرص على مصلحة وطننا وسلامة شعبنا تحت الاحتلال هو الذي أدى ويؤدي بنا الى السير بخطى حثيثة نحو إحكام طوق المقاطعة وسد الثغرات فيه .

إن أية محاولة لإثارة المشاعر الانسانية ، وذلك بالحديث عن استثناء المواد والاغذية والادوية من المواد المحظورة إنما هي كلمة حق أُريد بها باطل . إذ أن حل جميع المشاكل الانسانية التي نجمت عن العدوان والاحتلال إنما يتحقق بزوال الاحتلال والعدوان وآثاره . ولا يتم ذلك إلا بالتضامن الدولي الحازم الذي سيعجل بدوره بإرغام المعتدي على تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) .

إننا لواثقون أن مجلسكم سيسجل له التاريخ أنه ساهم بقراره المتخذ اليوم في تحقيق الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العراقية الغازية من أرض الكويت وعودة الشرعية اليها .

إننا ، رغم ما حل بنا ، لنؤكد أننا طلاب سلام كنا وسنبقى وستعود الكويت حرة أبيّة سيدة بقيادة أميرها الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ووراءه شعبه الوفي ، شعب الكويت ، وجميع الدول المحبة للسلام وأنتم أيها الاعضاء ضميره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل عمان الذي يرغب في الإدلاء ببيان باسم الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اتخذ مجلس الامن خلال حقبة قصيرة من الزمن قرارات هامة جدا تهدف الى معالجة الوضع المتأزم الذي نتج عن غزو العراق لدولة الكويت الشقيقة وضمها اليه بالقوة .

وكنا جميعا على أمل بأن يستجيب العراق لنداءات المجتمع الدولي وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي بأن يسعى من أجل التوصل الى حل سلمي وذلك بانسحابه من دولة الكويت وإعادة الشرعية الى نصابها . إلا أننا وللأسف الشديد نجد بدلا من ذلك اصرار العراق على احتلاله المستمر للكويت مما يزيد من تعقيد الأزمة وإعطائها أبعادا خطيرة للغاية .

وعلى هذا الأساس فقد شاركت بلادي دولا أخرى في دعوة مجلس الأمن الى عقد هذه الجلسة للنظر في التدابير الضرورية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة وبالأخص لضمان الامتثال لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) بالطرق التي يراها المجلس مناسبة وفقا لما نص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وصباح اليوم رحبت بلدان مجلس التعاون الخليجي باتخاذ مجلس الأمن لقراره ٦٦٥ (١٩٩٠) . وأود أن أعرب عن تقديرنا لكم ، سيدي الرئيس ، وللأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولدول عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن على وقتها وجهودها .

إننا مازلنا نناشد العراق الاستجابة لمنطق الحكمة ونحثه على قبول جميع القرارات السابقة وذلك لتجنيب الشعب العراقي الشقيق والمنطقة بأسرها أخطارا لا يمكن تصور مداها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل العراق .

السيد الانباري (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت أن أعطى فرصة لكي أتكلم قبل التصويت بغية توضيح الطابع غير القانوني لقرار مجلس الأمن ٦٦٥ (١٩٩٠) بموجب أحكام الميثاق . وبحكمتكم ، سيدي الرئيس ، ودون الاستناد الى سابقة أو إجراء ، فضلتم أن تحرموني من هذه الفرصة . ومع ذلك ، يسعدني أن زميلي ، ممثل كوبا ، قد أبرز الجانب غير القانوني لهذا القرار . ولهذا سأكون بالغ الايجاز في تفسير طبيعته غير القانونية بموجب الميثاق .

(واصل الكلمة بالعربية)

إن القرار هذا لا مبرر له ويتناقض مع نفسه لأن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) يستند الى المادة ٤١ التي تنص صراحة على عدم جواز استعمال القوة في تنفيذ الإجراءات الاقتصادية

التي يقررها المجلس . وما يؤكد هذا التحفظ أن خمسة من أعضاء المجلس ممن صوتوا لصالح القرار أو امتنعوا عن التصويت أعربوا عن شكوكهم في صلاحية ومناسبة هذا القرار . الواقع أن زميلنا ممثل جمهورية الصين الشعبية قالها صراحة بأنه صوت على هذا القرار وهو مقتنع بأنه لا ينص على استعمال القوة ولا يجيز استعمالها في تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

ولكنا سمعنا في نفس الوقت العديد من السادة المندوبين وهم يؤكدون أو يحذرون بضرورة أن يكون استعمال القوة الى الحد الأدنى أو الى الحد الضروري .

إن هذه التناقضات تعكس الضغوط التي مورست على السادة الأعضاء لاستصدار قرار لا مبرر له . إلا أن القرار يرتكب مخالفة أخرى أكثر خطورة حيث أن أي استعمال للقوة بموجب الميثاق يقع تحت المادة ٤٢ وتنظمه المواد اللاحقة لذلك وخصوصا أنها تحصر استعمال القوة واستعمالاتها في مجلس الامن وحده ، بالتعاون مع اللجنة العسكرية وبموجب اتفاقيات يعقدها المجلس مع الدول الأعضاء التي تساهم بقوات وتضعها تحت تصرف الامم المتحدة .

لنا هنا أن نتساءل إذن لماذا حرص أصحاب هذا القرار على تجنب استعمال صلاحيات المجلس بموجب المادة المختصة ، المادة رقم ٤٢ .

برأيي أن ذلك يرجع للأسباب التالية . إن استعمال المادة ٤٢ أو اللجوء اليها يعتمد على قناعة المجلس في ضوء تقرير الأمين العام عن جدوى وكفاءة الإجراءات الاقتصادية . إلا أن أصحاب هذا القرار ، وهم في عجالة من أمرهم ، لم يجدوا من السهل عليهم الانتظار حتى ٥ أيلول/سبتمبر حينما يحين موعد تقديم تقرير الأمين العام .

ولكن الاهم والاخطر من ذلك هو أن مقدمي القرار حرصوا على انتزاع صلاحية مجلس الامن والتهرب من الميكانيكية التي أقرتها المواد الواردة فيه والسيطرة عليها للتصرف بها حسب أهوائهم .

وما هي هذه الاهواء ؟ إننا نعتقد أن التسرع والضغوط في استصدار هذا القرار تستهدف شن عدوان عسكري كبير من القوات الامريكية التي تتجحفل الآن في حقول النفط في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع القوات الاسرائيلية واستخباراتها . ولهذا ، فإن هذا القرار ، وهو ينتزع صلاحيات مجلس الامن ، باطل جملة وتفصيلا . ولا يحق للمجلس ذاته أن يحرم نفسه من هذه الصلاحيات ويخولها إلى عدد من الدول قبل أن يتم تعديل الميثاق بصورة أصولية .

وأكثر من هذا ، إن القرار خطير جدا ، حيث لم يضع ضوابط موضوعية لاستعمال القوة كما لم يعط المجلس ولا اللجنة العسكرية ولا لجنة مجلس الامن ولا الامين العام أية سلطة حقيقية في الإشراف على استعمال القوة من قبل الدول البحرية .

إن القوة غير المقيدة بضوابط تؤدي إلى الطغيان والاستبداد ، وهذا ما ينطبق على استعمال القوة بموجب هذا القرار ، حيث ، كما قلت سابقا ، لا توجد هناك أية ضوابط أو قيود حقيقية للتأكد من استعمالها في أعالي البحار . كما أن تواجد القوات الامريكية بمختلف صنوفها البحرية والجوية والبرية بحجم لا مثيل له في تاريخ منطقة الشرق الاوسط وفي الاجواء الهستيرية التي تسود المنطقة ، فلا بد أن يؤدي استعمال هذه القوة من قِبَل الولايات المتحدة الامريكية أو أي من حلفائها أو أتباعها إلى سلسلة من الانفجارات قد تحرق الاخضر واليابس .

لهذا ، يعتقد العراق كان من الاجدى بحكمة هذا المجلس أن يتجنب إضعاف مصداقيته ويهدد مكانة ومنزلة نظام الامم المتحدة بأجمعه . ولعلي لا أغالي إذا قلت إن العديد من الدول التي صوتت لصالح هذا القرار أو امتنعت عن التصويت ضده سيأتي اليوم الذي تكون فيه هي ضحية لمثل هذه السابقة .

إن هذا القرار الذي سعت أمريكا وحلفاؤها إلى استصداره لكي تضفي صفة الشرعية على أعمالها العدائية يمثل في الواقع إقراراً أمريكيا بأن أعمالها العسكرية التي ارتكبتها ضد العراق منذ صدور القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) كانت أعمالا عدائية وغير مشروعة . ولهذا تسرعت للبحث عن ورقة تين .

إن أمريكا لا تزال تأخذها العزة بالاثم وتصر على أن لها الحق في استعمال القوة سواء أصدر المجلس قراره هذا أم لا . وهكذا يظهر الموقف الامريكي عجرفة الولايات المتحدة ولامسؤوليتها ويكشف عن النظرة الحقيقية الامريكية للامم المتحدة ولمجلس الامن كاداتين تستخدمهما للتغطية على أعمالها العدوانية في الوقت الذي لا تتردد فيه في ابتزاز الامم المتحدة في حماية أتباعها وحلفائها مثل اسرائيل عن طريق رفض دفع ما يستحق عليها من مساهمات في ميزانية الامم المتحدة والتي تجاوزت ٥٠٠ مليون دولار .

إلا أن أمريكا باستصدارها هذا القرار اللاقانوني تزيد الموقف تعقيدا وخطورة وتدفع باتجاه تصعيد حدة التوتر واللجوء إلى القوة المسلحة لتفجير الموقف حتى قبل انتظار تقرير الامين العام بشأن تنفيذ الاجراءات الاقتصادية . وهذا يتناقض تماما مع أهداف وقرارات مجلس الامن وميثاق الامم المتحدة . وبذلك ، تكون الولايات المتحدة التي حشدت قواتها الهجومية في منطقة الخليج العربي قد استخدمت المجلس لضمان تنفيذ مخططها الذي يهدف أساسا إلى استخدام القوة ضد العراق خدمة لمصالحها الذاتية ومصالح الصهيونية التوسعية وضمان هيمنتها على ثروات المنطقة والملاحة في الخليج ومصير شعوب الخليج .

إن ما يجري هنا يشكل في نظرنا ظاهرة غريبة تضعف من مصداقية مجلس الامن وقدرته الحقيقية على تنفيذ قراراته بأساليب سلمية كما يستبدل الشرعية الدولية في أعالي البحار باستعمال القوة الفردية التعسفية تحت مظلة مجلس الامن عن طريق قرار غير شرعي . إن المسؤولية التاريخية الكاملة تقع على عاتق الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها .

لقد أشار العديد ممن سبقوني في الكلام إلى أهمية متابعة الحلول الدبلوماسية وضمن إطار المجموعة العربية إلا أنه من الواضح أن طريقة التصرف الامريكية في طلب عقد جلسات مجلس الامن وإصدار القرارات الظالمة بهذه السرعة وعقد الجلسات المفاجئة لم تدع أية فرصة للحوار وأغلقت هي وحلفاؤها الباب أمام أي حل سلمي ، رغم المبادرات التي طرحها العراق وبعض الاشقاء العرب بكل جد ومسؤولية . ولا يسعنا هنا إلا أن نلفت انتباه أعضاء المجلس إلى الطابع الهجومي والاستفزازي لعملية الحشد العسكري الكبير الذي قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما واستخدام هذا الحشد في فرض الحصار والتجويع ضد أبناء الشعب العراقي ، وبطريقة لاإنسانية ولاحضارية لم يشهدها التاريخ المعاصر إطلاقاً . إن هذا كله تزامن خلال الاسبوعين الماضيين مع عملية إصدار القرارات المتوالية بسرعة لا تفوقها إلا سرعة رفض الولايات المتحدة للمبادرات السلمية العراقية .

إننا هنا وبوضوح نحذر من مغبة العدوان على العراق كما نحذر بأن القوات العسكرية الامريكية في الخليج لم تأت للدفاع عن أحد بقدر ما جاءت وستظل قوات احتلال وتهديد دائمية للاستحواذ بالدرجة الاولى على ثروات المنطقة من النفط والتحكم في انتاجه وأسعاره وتسويقه بما يجعل من نفط المنطقة سلاحا قد يهدد حتى أصدقاء أمريكا في الوقت الحاضر ومنافسيها غدا ، إضافة إلى حرمان شعوب المنطقة من استقلالها وحقها في تقرير المصير والتمتع بثرواتها الوطنية .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الوقت متأخر فعلا . إن البيان العجيب الملتوي تماما الذي استمعنا

إليه توا لا يمكن بالتأكيد أن يُحترم بالرد عليه . ومن سوء الحظ ، ومما يؤسف له انه لم يقتصر على كونه غير قصير ، كما وُعد بذلك ، ولكنه برر أيضا بالكامل وبكل طريقة الخطوة الجليلة التي اتخذها المجلس توا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل العراق التكلم وأعطيه الكلمة .

السيد الانباري (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ممثل الولايات المتحدة ، الموقر في الحقيقة ، في رده على تعليقاتي في مرة سابقة ، اتهم العراق بانه غير جيد في العلاقات العامة . وإني أعترف بهذا . وأهنئه على أن الولايات المتحدة قد أظهرت أنها حقا سيدة تشويه المعلومات العامة . وتعليقاته على بياني دليل على ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة . وبهذا يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وسيظل الموضوع قيد نظر مجلس الامن .

رفعت الجلسة الساعة ٦/٠٠